

تقرير مجلس الإدارة عن الفترة المالية

المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

المساهمون الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

لقد اختتمنا بفضل الله فصلاً آخرًا مثمرًا بالنجاح من رحلتنا لتعزيز الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في السلطنة.

بالأصالة عن نفسي ونياية عن مجلس إدارة بنك نزوى ش.م.م. ع يسعدني أن أضع بين أيديكم البيانات المالية للنصف الأول من السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤، وذلك بناء على البيانات المالية غير المدققة.

في الوقت الذي أنهينا فيه النصف الأول من هذا العام، أظهر الاقتصاد العالمي مرونة عالية على الرغم من التعديلات المؤثرة التي أجرتها البنوك المركزية على أسعار الفائدة بهدف استعادة استقرار الأسعار. وتعمل بعض البنوك المركزية، التي أبقت على أسعار الفائدة مرتفعة، على إعادة النظر في معدلات أسعار الفائدة وذلك بهدف تخفيضها نظراً لأن الأهداف المرجوة من استقرار الأسعار تبدو قابلة للتحقيق في المدى القريب.

في حين تظهر معدلات التضخم الشهرية علامات تباطؤ في الاقتصادات الكبرى، إلا أن البيانات الأمريكية لا تزال تشير إلى استمرار التضخم. وتشير بيانات الناتج المحلي الإجمالي المعلن عنها مؤخراً إلى تباطؤ معدلات النمو، مما يشير إلى أن بنك الاحتياطي الفيدرالي قد يعمد إلى النظر في خفض أسعار الفائدة في وقت لاحق من العام.

وعلاوة على ذلك، تشير التوقعات إلى أن الاقتصادات الناشئة الرئيسية ستشهد تحديات متعلقة بديناميكيات التجارة العالمية، الأمر الذي يعكس أثر الترابط بين الأسواق العالمية في جميع أنحاء العالم.

وفي مواجهة هذه التحديات على الصعيد المحلي، أطلقت حكومة سلطنة عمان برامج إصلاحية لضمان الانتعاش الاقتصادي والاستقرار. وقد تم احتواء معدلات التضخم بشكل جيد في الوقت الذي نجحت الحكومة بشكل ملحوظ في خفض ديونها بنسبة ١١%، بمبلغ ١,٩ مليار ريال عماني، مما أدى إلى انخفاض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من ٣٨%، وهي النسبة الأدنى منذ عام ٢٠١٦. ومن المتوقع حدوث المزيد من تخفيض نسبة الدين، حيث تشير التوقعات إلى نسبة مواتية تبلغ ٣٥%. وعلى الرغم من التحديات الماثلة كزيادة تكاليف الاقتراض، إلا أن الحكومة عززت مكانتها في الأسواق العالمية.

ويظل في بنك نزوى التزامنا الثابت متمثلاً في إيماننا الراسخ بأن الخدمات المصرفية الإسلامية تخدم غرضاً أسمى من تحقيق الأرباح، ونحن ملتزمون بتحقيق هدفنا من خلال إثراء حياة عملائنا ومجتمعاتنا. وقد لعبنا -بفضل الله- خلال الفترة الصعبة في العامين الماضيين وفي مرحلة التعافي الحالية، دوراً حاسماً في تعزيز البرامج الحكومية التي قدمت دعماً مهماً للأفراد والشركات. لذا نحن لا نزال ملتزمين بمواصلة المساهمة في تقديم الدعم اللازم لمجتمعاتنا في الوقت الذي يشهد الاقتصاد الوطني تعافياً مستمراً

الأداء المالي

خلال هذه الفترة، حقق بنككم أداءً مالياً جديراً بالثناء، حيث ارتفع صافي الربح بنسبة ١١%. ويأتي هذا النجاح نتيجة لقدرتنا على التكيف مع الواقع الاقتصادي، بما في ذلك البيئة التنافسية والميزانية العمومية المرنة.

لقد لاحظنا تقدماً كبيراً في عملياتنا التجارية الأساسية، مما يجسد التزامنا الثابت بتقديم قيمة استثنائية لكل من عملائنا الكرام والمساهمين الكرام. ومن الجدير بالذكر أن حقوق المساهمين لدينا ارتفعت بنسبة جيدة بلغت ٥%، مما يؤكد قدرتنا القوية في توليد رأس المال والقوة الدائمة لوضعنا المالي. وفي حين لم تشهد الإيرادات التشغيلية على أساس سنوي تغيراً ملحوظاً، مقارنة بزيادة بنسبة ٣% في نفقات التشغيل، نظراً لاستثمار البنك في تعزيز بنيتها التحتية التشغيلية لتلبية لاحتياجات السوق الديناميكية والمتغيرة. وتؤكد هذه النتائج التزامنا بتحقيق النمو المتوازن والتنوع في مصادر الدخل وإدارة التكاليف وتحسين الهامش والتحول الرقمي وتوسيع باقة منتجاتنا وقاعدة العملاء. نحن لا نزال ثابتين في التزامنا بقيادة النمو المستدام وتوفير قيمة طويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة.

ومن جانب آخر، وصل إجمالي أصول البنك ١,٦٧٣ مليار ريال عماني كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤، بزيادة قدرها ٧% عن نفس الفترة من العام الماضي. وارتفع إجمالي محفظة التمويل بنسبة ٩% ليصل إلى ١,٤٤٢ مليون ريال عماني، في حين ارتفع إجمالي محفظة ودائع العملاء إلى ١,٣٦٥ مليون ريال عماني، بزيادة قدرها ١٠% عن العام السابق. وسيدفعنا هذا النمو في أعمالنا على مستوى الأفراد والشركات نحو تحقيق أهدافنا طويلة المدى.

نحن واثقون من أن ركائزنا الإستراتيجية التي لم تتغير وميزانيتنا العمومية المرنة تضعنا في وضع جيد لإدارة التحديات الاقتصادية ومواصلة تقديم القيمة المضافة لعملائنا ومساهميننا.

الآفاق المستقبلية

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يظل النمو الاقتصادي في عُمان معتدلاً بمعدل ٠,٩% في عام ٢٠٢٤ بسبب خفض إنتاج النفط في النصف الأول من العام. ومع ذلك، فإنه من المتوقع أن تزيد حدة النمو إلى ٤,١% في عام ٢٠٢٥ وذلك في حالة انتعاش نشاط الهيدروكربون بعد تخفيف حصص أوبك+ المتوقعة.

وبحسب صندوق النقد الدولي، فإنه من المتوقع أن يرتفع نمو القطاع غير الهيدروكربوني في سلطنة عمان إلى ٢,٦% في عام ٢٠٢٤ و ٣,٢% في عام ٢٠٢٥، بحيث سيرتفع من ٢,١% في عام ٢٠٢٣. بالإضافة إلى ذلك، تباطأ متوسط التضخم العام إلى الصفر في الربع الأول من عام ٢٠٢٤ من ٠,٩% في عام ٢٠٢٣، مما يعكس التخفيف المستمر للتضخم الأساسي والغذاء والنقل.

وقد حظيت هذه التطورات الإيجابية، إلى جانب الإصلاحات الجارية وتحسن تدفقات الإيرادات والسيطرة الفعالة على النفقات، بتقدير وكالات التصنيف العالمية. وقد عزز هذا التقدم الوضع المالي للحكومة، مما ساهم في النمو الاقتصادي الإجمالي، في الوقت الذي أدى إلى رفع تصنيف عُمان من قبل وكالة موديز للخدمات الاستثمارية إلى Ba1 مع نظرة مستقبلية مستقرة في النصف الأول.

وعلى الرغم من التحديات التي فرضتها اتفاقيات أوبك+ وتقلص نمو إنتاج النفط، إلا أن السلطنة تتوقع إيرادات ثابتة من إنتاج النفط. ومع ذلك، فإنه من المتوقع أن يساعد ارتفاع عائدات الغاز الطبيعي والقاعدة الضريبية المتنوعة على تعويض أي انخفاض في دخل النفط. علاوة على ذلك، بما أنه من المتوقع أن يبدأ الاحتياطي الفيدرالي في خفض أسعار الفائدة على سندات الخزنة الأمريكية في النصف الأخير من عام ٢٠٢٤، فإن عمان مستعدة لأن تخطو نفس الخطوة، وتشجيع الاستهلاك والاستثمارات مع الحفاظ على التضخم المنخفض عند ٢٪. وستساهم هذه العوامل في تعزيز النظرة المتفائلة للفائض المالي في سلطنة عمان، والاستمرار في التحسن المالي.

وفي ظل هذا المشهد الاقتصادي الديناميكي، فإن القطاع المصرفي في سلطنة عمان، بما في ذلك الخدمات المصرفية الإسلامية، لا يزال في وضع يسمح له بالبقاء مرناً. إن بنك نزوى، على وجه الخصوص، في أتم الاستعداد لاغتنام الفرص المستقبلية وتقديم القيمة المثلّية لمساهميهِ. وتؤكد التحسينات الأخيرة في التوقعات والتصنيفات من قبل الوكالات الدولية الشهيرة الثقة في الإصلاحات الحكومية وقوة النظام المصرفي في سلطنة عمان. ومع التزامه بقيادة نمو التمويل الإسلامي والاستفادة من ميزانيته العمومية القوية وإدارة المخاطر الحكيمة، يهدف بنك نزوى إلى الاستفادة من الفرص الناشئة ودفع النمو المستدام مع تقديم أقصى قيمة لأصحاب المصلحة.

شكرنا وتقديرنا

بالنيابة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين، أود أن أعرب عن خالص شكري وتقديري وجزيل امتناني لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق آل سعيد- حفظه الله ورعاه - على بصيرته الثاقبة وقيادته الحكيمة التي تواصل جهودها الحثيثة للنهوض بالبلاد وقطاع الصيرفة الإسلامية. كما نوجه شكراً خاصاً إلى البنك المركزي العماني وهيئة الخدمات المالية لدعمهم المستمر.

على مدى العقد الماضي، حققنا إنجازات مهمة، بما في ذلك توسيع عملياتنا وتنويع خدماتنا. نحن ممتنون لكل من ساهم في نجاحنا ومتحمسون لمواصلة الازدهار في المستقبل بدعمهم. شكرًا لكونكم جزءًا من هذه الرحلة، ونتطلع إلى الاحتفال بالعديد من الإنجازات معًا.



خالد بن عبد الله بن علي الخليلي
رئيس مجلس الإدارة